

غير المدلوله بغيره فان فيه من الاحكام ما ليس
 في غيره وما يفي الاحكام التي في غيره وهكذا غيره
 قانهم ذكره العلامة الضبي ونقله شيخنا اذ تصان
 فال تلاوة والقرأة والكتابة حادثة اي لانها
 افعال صادرة من الثاني والقاري والكتاب وقوله
 والمتكوفد يم الى المكان مفاد هذه ان نفس الالفاظ
 قديم ولا يصح اذ هو الذي بالغ المص في رده او لها
 وقال اي مادلت ولقائل ان يقول حينئذ لا حاجة
 لهذا التكليف فلو كان قال والتلاوة والقرأة
 والمقرو والكتابة والمتكوب حادثة يوما دلت عليه من
 المعنى القائم بذاته قديم لكان اول فقوله اي ما
 دلت الكتابة الى مراد به ههنا المكتوب والمقرو
 والمكتوب ليعاين الكلام على منبج واحد وقوله لنكر
 اللد اي الذي هو فعل صادر من التاكر وقوله والمدلول
 اي مدلوله وهو الذات العلية والافضل حكم بان الذكر
 حادث والمدكور مشتق منه فيلزم ان يكون حادثا
 وهو رب القرأة اي العلية وعبارة البنضا وب
 واصيف رب القرأة لاخصاصها به اذ القرأة
 الاله او لمن اعزه ثم سبج ههنا شروع في

الصفات المعنوية وقد مر المعاني علمها لانها
 تعقل على حسابها ولا يمتها موجودة وقوله ثم عطف
 على سبج من قوله ثم يجب له بقاى سبج لاعل لفظا ثم
 يجب ولا على قوله الوجود لان محل كونه تصحيح العطف
 على الاول وعند تكرس المعاطيف ما لم يكن العطف بحرف
 يقيد الترتيب كما قاله العلامة الحنفى ابن الهمام ولان
 المص قد اعاد العمل في الجملة التي قبل هذه وقطعها
 بما قبله حيث قال ثم يجب ولم يقل سبج وعطفه بتم لان
 رتبة المعنوية دون رتبة المعاني لان المعاني صفات
 موجودات بخلاف المعنوية وحدث التام من سبج لان
 المعدود يوصف وهو صفات جمع صفة اولان المص
 ههنا المعدود وههنا محذوف وعند حذفه يجوز فيه
 الامران وما ذكرنا من قولنا رتبة المعنوية وحدث في
 التالى قول وعند حذفه يجوز فيه ذلك وذلك قول
 المسكتا في وفيه سبج والاولى ان يقال ان يتم للاشارة
 الي ترتيب امر المعنوية على المعاني في التعقل اي تعقل
 العالمية بعد تعقل قيام العلم بالذات مثلا
 وهي ملازمة عبر بملازمة دون لازمة اسارة
 الي انهما مثلا زمان من الجانبين هي الحال الخ

الصفات